

## رجال دين حزيون يشهرون هيئة « الأمر والنهي » غير الشرعية

### وسط رفض رسمي ومدني وجماهيرى .. وبعيداً عن وزارة

### الشؤون الاجتماعية، وبدون ترخيص منها



ما يجري له من إعداد تحت مسمى (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) بأنه يندرج ضمن إرهاب التكفير والتفسيق الذي يستبج دم الآخرين، وينتهك حرية وكرامة الأفراد والعوائل والمواطنين عموماً في الوقت الذي يواجه فيه الوطن العناصر التخريبية وجوا مشحونا بالتوتر.

وكانت حركة المثقفين من أجل السلام والأمن الاجتماعي ومقرها العاصمة صنعاء أكدت في بيان أصدرته يوم الاثنين عشية دعوة انعقاد ملتقى ما تسمى بهيئة (الأمر والنهي) ضرورة احتكام هذه الجماعات وجميع الأطراف إلى الدستور والقانون اللذين يعدان من مهمة الدولة ومؤسساتها وليس من حق أي جماعة أخرى القيام بذلك.

أمس الثلاثاء في قاعة (أبو لولو) بالعاصمة صنعاء. وأضاف مؤسسو الهيئة قائلين : ((إذا فُتح الباب لتسابق النساء على الخروج من المنزل والاختلاط بالرجال في أماكن العمل وإظهار جمالهن لكل الرجال فستنشأ عواطف وعلاقات جديدة بين الرجال والنساء غير علاقة الزواج هي علاقة العشاق والأخذان... ومع استمرار إظهار الزينة من النساء للرجال وانجذاب الرجال إليهن وعشقهم للجمال والزينة عندهن يصل المجتمع إلى الفوضى الجنسية وما يصاحبها من ضياع العفة وانتشار الزنى وكثرة الأولاد غير الشرعيين وتكر الآباء لأبنائهم والشك في صحة نسبهم إليهم فيتخلون عن واجبات النفقة والتربية والتعليم مما يلقي العبء كاملاً على المرأة...)).

الجدير بالذكر أنّ عدة منظمات مستقلة وصفت

وسط غياب لافت للنظر من ممثلي الدولة والحكومة، وبعيداً عن مشاركة وحضور ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي الجهة المعنية بإشهار الشرعية القانونية للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية، عقد عدد من رجال الدين الحزبيين ملتقى لإعلان تأسيس ما تسمى ((هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)) التي قوبلت برفض واسع من قبل الأوساط الحزبية والسياسية والثقافية والإعلامية في المجتمع وفي مقدمتها صحافة الحزب الحاكم، وأحزاب ((اللقاء المشترك)) والصحف الرسمية والحزبية والأهلية، الأمر الذي أضفى على هذه المواجهة طابعاً وطنياً تجسدت فيه وحدة المصالح والأهداف الوطنية المشتركة للقوى السياسية والنخب المثقفة في السلطة والمعارضة على حد سواء.

**صنعاء / ذويرن مخشف :**

وفي أول فعالية لما تسمى ((هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)) التي عقدت ملتقى مؤسسيتها في قاعة ((أبو لولو)) بالعاصمة صنعاء يوم الثلاثاء الموافق 16 يوليو، أصدر مؤسسو هذه الهيئة غير الشرعية كتاباً دعا فيه رجال الدين الحزبيون في ((التجمع اليمني للإصلاح)) الذين يتصدرون قيادة ما تسمى هيئة ((الأمر والنهي)) إلى ضرورة التصدي الحازم لمشروع ((الكوتا النسائية)) الذي ورد في إطار المبادرة الرئاسية بشأن التعديلات الدستورية التي تضمنها البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، وبضمنها زيادة عدد مقاعد النساء في مجلس النواب وتحديد نسبة 15% كمقاعد ثابتة للنساء في البرلمان.

ووصف مؤسسو ما تسمى هيئة ((الأمر والنهي)) مشروع ((الكوتا النسائية)) بأنه يعد من أكبر المنكرات التي يجب التصدي لها، لأنّ تحديد نسبة ثابتة للمرأة في انتخابات مجلس النواب سيؤدي إلى ((فتح التسابق لخروج النساء من المنزل والاختلاط بالرجال، وستوصل المجتمع والبرلمان إلى الفوضى الجنسية، وما يصاحبها من ضياع العفة وانتشار الزنى وكثرة الأولاد غير الشرعيين وتكر الآباء لأبنائهم والشك في صحة نسبهم إليهم فيتخلون عن واجبات النفقة والتربية والتعليم كما يلقي العبء كاملاً على المرأة، بحسب ما جاء في الكتيب الذي أصدره مؤسسو هيئة ((الأمر والنهي)) وتم توزيعه يوم